خروج سورية من أزمتها.. عين على كل الجبهات وأهمها الاقتصادية

الوفاق/ خاص
جعفر خضور

بعمقها العروبي والمقاوم حضرت سورية القمّة العربيّة المعقودة في جدّة في الـ١٩ من أيار الماضي، بين فارقين يظهران حالة التخبّط التي عاشتها العرب نتاج القراءة الخاطئة لما حصل لسورية وقد لا تكون خاطئة في مقدّماتها بل باستشرافها المنسوج غربياً للنتائج التي كان بإمكانها أن تتحقق فيما لو نجح المخطط الغربي بأداةٍ تنفيذيّة عربيّة. الفارق الأول: تجميد مقعد سورية في الجامعة بلا إجماع عربي، والثاني: عودة سورية بالإجماع، والمفصل فيما بينهما يتمثّل بين ما هو كائن وبين ما سيكون بعد المتغيّرات التي ينتظر كِلا الطرفين السوري والعربي اختبار نتائجها.

تاريخياً، لم يستطع العرب الانصهار ضمن نظام إقليميّ واحد يأخذ التركيبة الكونفيدرالية (الاتحاد الاستقلالي أو التعاقدي) كبرنامج عمل في ضوء المقترح المقدّم في مطلع تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥، والذي يمكّن أعضاء الجامعة من توحيد سياستهم الخارجية ضد المخاطر المشتركة، ويحافظ على استقلال كل دولة وسيادتها ويحقق الأهداف المشتركة لها ضمن الخصائص المتصف فيها، ولعلّ في السلوك الكويتي قبيل عقد القمة تدليل على عدم رغبة العرب في القفز كجسم واحد في العالم المتشكّل.

تأتّت أهمية القمّة من كونها بنيت على مقدّمات سبقتها دعمت الحضور السوري فيها سواء من خلال الدور الجزائري الفاعل أو السعودي الملموس في الضغط على بقية الأطراف في قبول الحضور على مضض، والأمر الآخر المُناخ الذي عقدت في ظلّه والذي قرأته سورية ضمن رؤية داعية لإعادة ترتيب الشؤون الداخلية للعرب توازياً مع التبدّلات الدولية الحاصلة بفرصتها المُقابلة للتهديد، هذا الترتيب الغير ممكن التحقيق ما لم تستدير الدول العربية نحو القوى الصاعدة في التبدّل المذكور الشاغل لمقاعد الشغور الأميركي في العديد من الملفات ومن ضمنها الانحدار في منطقة غرب آسيا، المتركّز في السياسة الصينية الشرق أوسطية كمنافس للدور الأميركي الذي دخل مرحلة المفاوضة "بلبوسٍ عربيّ" إن صحّ التوصيف.

ترى سورية أنه لا بد من السير باتساقٍ مع التحوّل الإقليمي والدّولي، عبر البناء على نتائج القمة ضمن مسار الحل السياسي الذي يمثل اليوم منفذ الخروج الأساسي من الحرب على سورية، عبر الدفع بموازاة وتوفيق التوافق العربي - العربي مع المسار الدولي الذي تلعب فيه السعودية اليوم دور الوسيط على قاعدة سياسة "خطوة مقابل خطوة".

عبر دمج الأمم المتحدة التي رأت بعدم إشراكها في منصة "أستانا" تعطيلاً للدفع بعملية الحل السياسي، وإصرار السعودية على تطبيق روح القرار "٢٢٥٤" وكان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد قد قال بأن سورية ستطبّق القرار بما يهمّها.

أمّا عن كيفية وطبيعة هذا الحل يبدو التقدير مبكراً نسبياً ولا سيما في ظلال تغيّرات ترتبط بالتواصل السوري - التركي ضمن مشتركات متقاطعة في مضمونها ومتباينة في أهدافها. وينظر السّوريون لنتائج القمة اقتصادياً، وهم قد راقبوها بتفاؤلٍ حَذر، فحضورهم فيها الذي لاقى ترحيباً واسعاً لم يكن عادياً أو بروتوكولياً بل وضع برنامجاً رؤيوياً داعٍ للنظر في علّة ومرض الجسد العربيّ وضرورة توافر الرغبة الحقيقيّة لإعادة التموضع في وجه الأخطار المحدقة، لكن الملف الاقتصادي محكومٌ بعقبات عديدة من ضمنها ما تعلّقه أميركا في الحل السياسي وتستخدمه كورقة مفاوضة أي العقوبات، فالأخيرة تعكر البيئة الاستثمارية السورية وتمنع الشركات من القدوم والشروع في العمل، ذلك أنَّ مفاعيل التعليق "لمساعدات إنسانية" ستنتهي في تموز من العام الحالي وقد تحافظ على نفس وتيرة التأثير دون أن تتعدى مساعدات عبر الحدود، وهنا يكمن العائق فدون تفعيل السوق ورفع مستوى التصدير والاستيراد لن يتحسّن الوضع المعيشي ولن تتوافر مقوّمات النهوض.

في الجهة المقابلة، العين على التركي الذي لم يضع بعد، أو وضع ولم يحسم بعد، الاصطفاف الجديد أو السياسة الخارجية ضمن الرؤية العامة لجانب الفواعل الداعمة كروسيا وإيران والسعودية والإمارات، وضمن مسألة خارطة الطريق المشتركة مع دمشق والتي ستتبين ملامحها "الإنسانية" و "الاقتصادية" من خلال افتتاح معبر باب الهوى، عبر المسوّدة التي ستعدها لجنة أمنية وعسكرية في الاجتماع الرباعي القادم وربما نشهد حضوراً فاعلاً عربياً يلعب دوراً في إيجاد مخرج منفذه إدلب، مقابل استمرار دمشق في مرور المساعدات عبر المعابر للشمال، وطبيعة رؤيتها المنفتحة "وفق ما عبّر السعودي" للامركزية الإدارية بما لا يُخل بتركيبة جسم الدولة التي تؤكد في كل حلّ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها.

لا شك أن كلمة سورية في الجامعة هي خارطة طريق عمل عربي مشترك مرهون برغبة الدول العربية التي تدرس وتقرأ منهاج التبدّل بعين الاستقلالية والوصول قدر الإمكان إلى حالة الاستقرار ولو الشائك ضمن التنافس الناعم وتغيّر وسائل التوازن مع بعضها البعض، فقد آن الأوان لأن تخرج الدول العربية التي لم تتخط دور الأداة التنفيذية للسياسة الأميركية في المنطقة من عباءة الأميركي وتتطلّع لبناء جسم واحد بعقل واحد يستفيد ويدرّس ويدرُس نتائج التجربة السورية التي أسست لما هم عليه الآن من تغيّر وتبدّل واعتراف ضمني وصريح بأن ضرورة خروج سورية من أزمتها ما هو إلا الحاصل الموضوعي لانتصارها، وإجماعٌ يتعدّى بأهميته الغياب الحاضر سورياً عن الجامعة قبل ١٢ عاماً.

> ترى سورية أنه لا بد من السير باتساقٍ مع التحوّل الإقليمي والدّولي، عبر البناء على نتائج القمة ضمن مسار الحل السياسي الذي يمثل اليوم منفذ الخروج الأساسي من الحرب

عملية الحدود المصرية .. لماذا وصفها العدو بالخطرة والمؤلمة؟

ايهاب شنوقي
موقع العهد الاخباري

جاءت العملية على الحدود المصرية وأسفرت عن مقتل ثلاثة من الجنود الصهاينة واستشهاد الجندي المصري، في توقيت حرج تمر به المنطقة والعدو الصهيوني، لتزيد من عمق أزمة العدو، وقد وصفها بالخطيرة والمؤلمة. وهنا يمكن رصد مصادر الخطورة والألم، حيث تحمل العملية أبعادا متعددة من حيث التوقيت والدلالات:

من حيث التوقيت:

وقعت العملية في وقت يحاول فيه العدو ترميم الردع واستعادة ثقة الجمهور الصهيوني المهترئة بعد صواريخ المقاومة التي اجبرت مواطنيه على البقاء لأيام في الملاجئ، وبعد ارتداعه الواضح على الجبهة اللبنانية، وحرصه على عدم التصعيد معها وخرق الخطوط الحمر التي حددتها. وبالتالي ظهرت بشكل مفاجئ جبهة أخرى كانت ساقطة من حسابات العدو واعتبرها في عداد الجبهات الآمنة، وهو ما شكل صدمة لدى المحللين الصهاينة، حيث انعكست على تصريحاتهم عبارات الاحباط، وكأن كل سنوات (السلام) ذهبت هدرا على جبهة اعتبرها الكيان جبهة ساكنة ومضمونة وفي أفضل حالات الاحتياط، جبهة غير نشطة.

من حيث الدلالات:

هي تحمل دلالات عميقة تؤدي جميعها إلى نتيجة مفادها، فشل النظرية الأمنية والسياسية للعدو.

من حيث النظرية الأمنية:

إن العدو جاهد في مشروع لفصل الساحات وخاصة دول الطوق، ليستطيع الانفراد بكل جبهة على حدة، وانفق كثيرا على مناورات ودعايات للتظاهر بالقوة وبأنه يستطيع الحرب على أكثر من جبهة، بينما كان في واقع الأمر يتحاشا الوقوع في مصيدة الحرب الداخلية مع المقاومة الفلسطينية، وفتح جبهة خارجية.

وقد فوجئ العدو بأن هناك جبهة محتملة جديدة وهي الجبهة الجنوبية مع مصر، وخاصة وأن الحادث يحمل بصمات عملية وطنية لها سوابق منذ عملية الشهيد سليمان خاطر وعملية ايمن حسن، وهو ما يعني أنها عمليات تخضع لسلسلة نوعية واحدة حتى لو تباعدت الفترات بينها، وهي سلسلة الوجدان الوطني المقاوم والذي يعتبر الكيان عدوه الأول والرئيسي، وأن هذا العداء لا يسقط بالتقادم، وأن حقائق السياسة التي يتم فرضها بالقوة لن تغير حقائق التاريخ وحقائق الوجدان وبديهيات الصراع مع عدو يكاد كل بيت مصري يحتوي على شهيد سواء منه أو من أقاربه، قضوا في الحروب مع الكيان الغاصب.

من حيث السياسة:

إن العدو سار بمسار عكس اتجاه الوحدة العربية والإسلامية، وأراد أن يمحو مقوماتها ويهدم حتى شعارها الأبرز، وهو الوحدة من (المحيط إلى الخليج الفارسي) بذهابه للمحيط للتطبيع مع المغرب، وذهابه للخليج الفارسي للتطبيع مع دوله، حتى يشيع مناخا زائفا بقبوله من المحيط للخليج الفارسي، محاولا الإيهام بشرعيته وبقبوله كأمر واقع.

وهنا تسقط هذه الطموحات والأوهام الصهيونية بعد أن فوجئ بعمليات تباغته من أول قطر افتتح معه مسار التطبيع، وهو عودة لنقطة الصفر، تثبت أن تطبيعه حبرا على ورق، وأن الشعوب لا تكتفي بالرفض فقط، بل يمكنها المبادرة بالهجوم والاشتباك في أية لحظة وأنها جبهة مفتوحة محتملة ولا يعول على سقوطها.

لا شك أن العدو في السنوات الأخيرة قد تلقى عدة مفاجآت صادمة، كان أبرزها في الجبهة اليمنية بظهور أنصار الله كعضو وافد على محور المقاومة، وهي مفاجأة صادمة على جبهة بحرية ظن أنه قد تمكن من تأمينها عبر قواعده وأنظمة خاضعة لأمريكا والخليج الفارسي باليمن تشكل أمانا له.

والمفاجأة الأخرى الصادمة والمتدحرجة، هي إثبات مصر أنها قادرة على العودة في أي وقت وأن جنديا بطلا منها يستطيع قتل عدة جنود والاشتباك مع قوة كاملة من جيش الدمى الصهيوني، وهو ما يذكره بحرب تشرين الأول/ أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية وخسائره الفادحة، وعدم قدرة السياسة التي أهدرت مكتسبات الميدان على القضاء على هذه الروح، وبالتالي يستمر شبحها جاثما فوق صدره وصدر مواطنيه.

كان العدو دقيقا عندما وصفها بأنها خطيرة لأنها على جبهة يمكنها أن تشكل أزمة ردع مضافة لها تداعيات سياسية بالداخل وكذلك عسكرية واستراتيجية، وكذلك عندما وصفها بأنها مؤلمة لأنها كشفت عوراته وسهولة اختراقه وضعف واهتراء اجراءاته الأمنية وجبن جنوده وفشلهم.

ربما تخضع هذه العملية لنمط العمليات الفردية كسابقاتها من العمليات ولا تؤشر بالضرورة على مرحلة جديدة عنوانها فتح جبهة مقاومة مصرية، وربما يتم احتواء تداعيات العملية من الجانبين المصري والصهيوني، ولكنها ستبقى شاهدا على عدم خلو مصر من المقاومة وأنها ستظل دوما جبهة صراع مع العدو، قد تكون كامنة ولكنها ليست ميتة أو ساقطة.

> لقد ظهرت بشكل مفاجئ جبهة أخرى كانت ساقطة من حسابات العدو واعتبرها في عداد الجبهات الآمنة، وهو ما شكل صدمة لدى المحللين الصهاينة

التحليل الإخباري

صنعاء تحذّر والرياض تماطل.. ما المآلات؟

علي ظافر
كاتب ومحلل سياسي

بين مراوحة الرياض ومروحة خيارات صنعاء، تتأرجح المرحلة الحالية في اليمن من دون تقدم، فضلاً عن الحسم، لكن المعلوم أن هذه الحالة لن تستمر إلى ما لانهاية، ومآلاتها ليست في مصلحة السعودية وطموحاتها الاستثمارية والاقتصادية.

في هذه المرحلة، لم تكتفِ واشنطن بالتأثير في مقاربات الوكلاء (السعودية والإمارات) تجاه الملف اليمني، بل كلفت سفيرها في اليمن خلال الأيام القليلة الماضية بزيارة مندوبي وسماسرة السعودية على مستوى المحافظات، وخصوصاً النفطية منها (حضرموت ومأرب)، بهدف عرقلة أي جهود أو تقارب يفضي إلى سلام حقيقي.

تأتي هذه الزيارات تتويجاً لدور مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، والمبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن تيموثي ليندركينغ، وعدد من المسؤولين الأميركيين الذين ترددوا بشكل لافت إلى الرياض وعواصم أخرى خلال الفترة الماضية.

وحتى نكون واقعيين، فقد نجحت واشنطن إلى حد كبير في إجهاض التفاهمات والتقارب بين صنعاء والرياض، وأعادت الأمور إلى نقطة الصفر؛ ففيما كان يفترض الترتيب لجولة مفاوضات جديدة تسمع فيها صنعاء رداً سعودياً إيجابياً، برز الموقف السعودي في إعلان جدة وفي حديث محمد بن سلمان خلال قمة جدة سلبياً للغاية، ليثبت الموقف من جديد أن السعودية تابعة لواشنطن، ولم تصل بعد إلى مرحلة استقلال القرار السياسي، بل لم تجرؤ على ذلك.

ينسحب الأمر على مجلس الأمن نفسه، وعلى الأمم المتحدة نفسها، إذ كانت جلسة ١٧ أيار/مايو الجاري بخصوص اليمن سلبية أيضاً، وظهر ممثل الأمم هانس غراندبرغ في إحاطته السيئة والمخيبة للآمال كما لو أنه مبعوث آخر لإدارة بايدن؛ يقرأ ما كتب بعد عودته من واشنطن.

وكان منحازاً بشكل واضح إلى حكومة المرتزقة، بتنديده بعمليات حماية الثروة ومنع استمرار الشركات الأجنبية في نهب النفط والغاز، ما لم يتم تسخير عائداتها لمصلحة الخدمات والمرتبات. وعلى عكس حديث هانس غراندبرغ عن "بيئة مواتية للمراحل التالية بعد عام وسبعة أشهر من انتهاء الهدنة رسمياً"، برزت "المراحل المواتية" في شكل عراقيل في ملفات كثيرة، أبرزها مفاوضات الأسرى التي كانت مقررة منتصف أيار/مايو للإفراج عن ١٤٠٠ أسير من الطرفين، كما لم تحدث أي تحسينات في حركة السفن باتجاه ميناء الحديدة وحركة الرحلات الجوية باتجاه مطار صنعاء، واقتصرت الرحلات على الأردن كوجهة وحيدة، مع عدم الالتزام بتسيير الرحلات التجارية إلى الوجهات المتفق عليها بموجب التهدئة والهدنة.

بهذه الخطوات، خيمت لدى المراقبين سحابة من التشاؤم، وتلاشت فرص السلام، على عكس سحابة التفاؤل والإيجابية التي سبق أن رافقت زيارة الوفد السعودي إلى صنعاء خلال شهر رمضان في نيسان/ أبريل الماضي.

هذا التعطيل والجمود لم يكونا أمراً مفاجئاً، بل كانا نتيجة متوقعة للزيارات والاتصالات الأميركية المكثفة إلى الرياض منذ مفاوضات رمضان، وبدت كل المواقف والمقاربات الإقليمية والدولية والأممية انعكاساً واضحاً لإرادة سياسية أميركية، كما تبين أن الرياض "تملك هامشاً أميركياً ضيقاً باتجاه اليمن"، على عكس ما فعلت باتجاه إيران وسوريا، وقبلهما الصين.